مداخلة مؤتمر دبي 7- 9 ماي 2013

دور الترجمة في تطوير اللغة العربية

د. إنعام بيوض

المعهد العالي العربي للترجمة

الجزائر

مخطط الورقة:

1- وضع اللغة العربية وتحديات المستقبل:

- اللغة العربية ومصائر اللغات في سياق العولمة
- اللغة العربية في دساتير الدول العربية والقرارات الرسمية: القطرية، الإقليمية، جامعة الدول العربية
- سياسات التعريب في العالم العربي
- تعريب التعليم العالي خطوة أساسية للنهوض باللغة

2- قدرة للغة العربية على التطور:

- القدرة الكامنة في آليات اللغة
- تيسير القواعد النحوية

3- الإرادة السياسية والطموح الشعبي:

- هل توجد إرادة سياسية حقيقية لتطوير اللغة؟
- رد الاعتبار للغة العربية لدى المواطن العربي

4- الترجمة كأداة لتطوير اللغة:

- الترجمة محك اللغات وكاشف النواقص البنيوية والمعجمية
- إشكالية المصطلح: حقيقة أم مبرر؟
- الترجمة الآلية رهان المستقبل

1. وضع اللغة العربية وتحديات المستقبل:

- **اللغة العربية ومصائر اللغات في سياق العولمة:**

ترتفع العقائر في بعض الأوساط الاستشرافية العليمة مردّدة إنّ مدحلة العولمة سوف تسحق حتماً جلّ اللغات، مهما بلغت درجة تحصينها، لتبقي على ازدواجية لغوية فريدة تفرضها عوامل اقتصادية وديموغرافية، وتتمثّل في اللغتين المندرينية والإنجليزية.والتنوع اللغوي الذي يعتبر سمة البشر مهدد بالانحسار. فقد اندثرت لغات كثيرة من بين ما يقارب 6911 لغة مستعملة في العالم، آخرها وليس أخيرها لغة "بو" لجزر أندمان. وهذا التسارع المخيف لانقراض اللغات في العالم حسب تقارير المؤسسات الدولية والبحثية، يضطرنا لأن نتريث برهة لنقف على إمكانات هذا الاحتمال بالنسبة للغة العربية مهما بدا هذا الاحتمال ضعيفاً في الوقت الحالي.

وقد تعرضنا في أوراق سابقة إلى التحديات العديدة التي تواجه اللغة العربية الآن والتي لا يُلام عليها سوى أهلها، نذكر منها:

التحديات المجهرة:

- الحصر في دائرة الأدبيات
- التحنيط والتهجين
- التقديس والارتباط بالدين
- تقهقر المستوى في المنظومات التربوية

و**التحديات المضمرة:**

- الادّعاء بعدم قابلية تمثّل العلوم
- التهميش من الداخل والخارج
- سطوع نجم العاميّات
- الشعور بالدونية إزاء اللغات المسيطرة لدى الفرد العربي

ولا بد هنا من التنبه إلى حالات التنميل المطمئنة التي يروج لها أصحاب التفاؤل الأرعن من أن الرباط الوثيق للغة العربية بالإسلام الذي يعتنقه أكثر من مليار وثلاثمائة مليون نسمة سوف يحفظ اللغة لا محالة. فالمسيحية التي يعتنقها عدد أكبر من الناس في أوربا لم تمنع اللغة اللاتينية التي كانت لغة الكنيسة من الانشطار إلى لغات متعددة.

ولكن هل يمكن أن نعتبر اللغة العربية لغة مهددة بالتمزق أو الانحسار كي لا نقل الانقراض؟ بإمكاننا أن نستشف بعض عناصر الإجابة على هذا السؤال من خلال تعريف فريق الخبراء الخاص المعني باللغات المهددة التابع لليونسكو(2003) للغة المهددة: "... عندما يكف الناطقين بها عن استعمالها، ويستعملونها

في مجالات تواصل لا تفتأ تتناقص، ويكفّون عن نقلها من جيل إلى الجيل الذي يليه. مما يعني عدم وجود متكلمين جدد من الكبار أو الأطفال."

- **اللغة العربية في دساتير الدول العربية والقرارات الرسمية القطرية والإقليمية:**

تتفق مجمل دساتير البلدان العربية على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية تشكل دعامة الهوية الثقافية، مع بعض الاختلافات في التسمية بين لغة، ولغة رسمية، ولغة وطنية رسمية، ولغة قومية. وتتعايش اللغة العربية مع عدد من اللغات أو اللهجات المحلية، كما يبيّن الجدول التالي:

(جدول 01)

البلد	المنطقة	اللغة أواللهجات المحلية	مكانة اللغة العربية قي الدساتير
جزر القمر	القـــرن الأفريقي	السواحلية–الشيكومورية–	لغة الدين: العربية اللغة الرسمية: الفرنسية
جيبوتي		الأمهرية.الصومالية	اللغة الرسمية: العربية/الفرنسية
الصومال		الماي–السواحلية–	اللغة الرسمية: الصومالية/العربية
السودان		الكوشيتية–التشادية–النيلية الصحراوية	اللغة الرسمية: العربية/الإنجليزية
السعودية	الخليـــج		لغتها هي اللغة العربية
البحرين		الفارسية	العربية: اللغة الرسمية
العراق		الكردية /التركمانية/الارمنية/السريانية/الاشوريهوالكلدانيه/المندائية	أ– العربية:اللغة الرسمية ب– اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المنطقة الكردية
الكويت			العربية: اللغة الرسمية
عمان		الشحرية	العربية: اللغة الرسمية
قطر			العربية: اللغة الرسمية
الإمارات			العربية: اللغة الرسمية
			العربية: اللغة الرسمية

اليمن		قتبانية/التقري	
مصر	المشرق العربي	السيويةالأمازيغية/ النوبية /القبطية	العربية
الأردن			العربية: اللغة الرسمية
لبنان		**الأرمنية/السريانية/**	العربية: اللغة الوطنية الرسمية /الفرنسية يحدد القانون استعمالها
فلسطين			العربية: اللغة الرسمية
سوريا		الكردية/ الأرمنية/التركية/ الآرمية /السريانية/الشركية	لغتها العربية
الجزائر	المغرب العربي	الأمازيغية–التارقية– الشاوية	اللغة العربية: اللغة الوطنية والرسمية
ليبيا		الأمازيغية/التارقية/الهوساية/التيدا	لا توجد إشارة إلى اللغة العربية في إعلان سلطة الشعب 1977 أو في وثيقة مؤتمر الشعب 1991
المغرب		الشلحة/الأمازيغية	العربية: اللغة الرسمية
موريتانيا		الحسانية/البولارية/السوننكية/ الولوفية/ لهجة آزناك/البمبارية	العربية: اللغة الرسمية
تونس			العربية لغتها

وقد اعتمدنا في هذا الجدول الصيغة الحرفية كما وردت في نصوص الدساتير. والجدير بالذكر هنا أنه بالنسبة للمواثيق الليبية لما قبل الثورة التي اطّلعنا عليها لا توجد إشارة للغة العربية إطلاقاً. والافتراض المسبق الذي نسوقه في هذا الصدد هو أن الأمر قد كان بالنسبة للمشرّع الليبي من البداهة بحيث لا يجد تبريراً لذكره.

وقد تطرقنا في بحث سابق إلى تحديد الفرق بين اللغة الوطنية أو القومية واللغة الرسمية. (اليونيسكو: **الملتقى الدولي حول الترجمة والوساطة الثقافية . اليوم العالمي للغة الأم** فبراير 21/ 2010/23) نستعرضه هنا باختصار:

فاللغة الوطنية هي "لغة الأمة أو الشعب التي تعترف بها الدول كلغة وطنية. وتعمل اللغة الوطنية على تعزيز الوحدة الوطنية. وهي بذلك العنصر المكون الأساسي للهوية الوطنية." ولا يتم فرض اللغة الوطنية في بلد ما بالإرادة السياسية فقط، بل يتطلب ذلك التفاف الشعب في البلد المعني أيضاً.

والجدير بالذكر، أن بعض البلدان تطلق اسم اللغات الوطنية على لغات الأقليات أو السكان الأصليين، كما هو الحال بالنسبة للغة الأمازيغية في المغرب العربي، واللغة الكردية في العراق، وبعض اللغات في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

واللغة الرسمية هي اللغة التي تكرسها الدساتير أو النصوص القانونية في بلد أو دولة أو هيئة ما. ويفرض استعمالها في كل المصالح الرسمية للدولة (أجهزة الحكومة والإدارات والمحاكم والسجلات العمومية والوثائق الإدارية والمصارف، إلخ...)، وكذلك في كل المؤسسات الخاصة التي تتعامل مع الناس.

في فرنسا أصبحت اللغة الفرنسية لغة رسمية بموجب مرسوم ملكي أصدره فرانسوا الأول لاستبدال اللغة اللاتينية المستعملة في المحاكم والمفوضيات وليس لاستبدال اللغات الجهوية. لكن منع استعمال اللغات الجهوية في المدارس وفي الأماكن العمومية، وحتى بين أفراد الأسرة الواحدة. وبقيت اللغة الفرنسية لغة رسمية في إنجلترا إلى نهاية القرن السادس عشر.(بودراس – شابون 2008)

اللغة المحكية واللغة الأم:

اللغة المحكية هي تلك التي يستعملها الناس في إقليم محدد بدولة أو مقاطعة من مقاطعاتها، مثل اللغة الأمريكية الهندية في كندا والولايات المتحدة وغويانا، اللغة البولينيزية، ولغات الكريول. ولا يفرق آدامز وتولاسيفيتش بين اللغة المحكية وبين اللغة الأم. (Adams and Tulasiewicz, 2005, p.6) التي تعرّف من خلال استعمالاتها الثلاث: اللغة الخاصة التي تستعملها مجموعات حميمة من الناطقين فيما بينها، أو تلك المحكية التي يمكن أن تستعمل كلغة منطقة بعينها، أو اللغة التي تحقق مكانة وطنية وتستعمل في كل المناسبات العمومية للدولة القومية.

وقد لاحظنا في هذا الصدد، تشويشاً في المفاهيم والاصطلاحات يظهر في أغلب النصوص الممهورة بتواقيع أقلام عربية التي اطلعنا عليها والتي تعالج الموضوع. إذ نرى، على سبيل المثال لا الحصر، في تمييز دنحا طوبيا كوركيسما بين اللغة القومية واللغة الوطنية ما يشير إلى أنه "لكي نفهم معنى عبارة اللغة الأم mother tongue علينا تمييزها عن اللغة القومية native language، أي لغة الأغلبية. فإذا ما تطابقت لغة الأم مع اللغة القومية، تكون اللغة الأم واللغة القومية واحدة، بغض النظر عن درجة الفصاحة .كما علينا تمييز اللغة القومية بالمفهوم العددي عن اللغة الوطنية national language، ففي كندا لغتان رسميتان، هما الانكليزية والفرنسية، وكذا الحال دستورياً في العراق بالنسبة للعربية والكردية".حيث يساوي الدستور بين اللغة الوطنية واللغة الرسمية، وبين اللغة الأم واللغة الوطنية، ممّا

يمكننا من الاستنتاج بأن اللغة الرسمية حسب منطق تحليله تكافئ اللغة الأم. في حين أن اللغة الوطنية يمكن أن تنشأ من أصول مختلفة:

أ- من لهجة محكية أو مكتوبة في إقليم جغرافي ما بلورتها عوامل تاريخية وتبنتها الأمة كما هو الحال بالنسبة للغة الفرنسية والإيطالية والمندرينية وكذلك الكردية التي تتوزع على مساحات تضم دولاً مختلفة.

ب- أن "تصنعها " نخبة سياسية أو فكرية لبلد ما انطلاقاً من عدة لهجات محكية مثل النرويج ، أو انطلاقاً من لغة توصيلية مثل اللغة الأندونيسية التي تشكلت انطلاقا من اللغة المالية السائدة في المنطقة.

ت- أن تبنيها نخبة سياسية وفكرية لأغراض سياسية وتوسعية انطلاقاً من لغة قديمة مماتة مثل اللغة العبرية المعاصرة.

واعتماد لغة ما لغة رسمية في الدستور يعني إصباغ صفة الشرعية السياسية والمقبولية الجماهيرية في آن.

- **سياسات التعريب في العالم العربي:**

على الرغم من أن المواثيق والنصوص الخاصة بالتعريب التي قمنا بتحليلها تنطلق من أساس أن العملية تخص العالم العربي بأسره دون تمييز، إلاّ أنه من المفيد تحديد بعض الخصوصيات التي تنفرد بها بعض المناطق العربية عن غيرها، والتي تعود إلى الظروف التاريخية وإلى مكانة وكيفية معايشة اللغة بحد ذاتها بين المناطق الجغرافية التي عيناها في الجدول(1)

وتركّز المعطيات التي بحوزتنا على منطقتين وهما المشرق العربي والمغرب العربي.

- **المشرق العربي:**

من المعروف أنّ بوادر انطلاق حركة التعريب في المشرق العربي تعود إلى سياق النهضة العربية في القرن التاسع عشر، إثر تجدد علاقات هذا المشرق مع الغرب ومعاينته لأوجه التقدم التي أحرزها، وإلى الإرادة في تدارك التأخر الذي اتسمت به المجتمعات العربية في ذلك الوقت.

وقد ارتكزت هذه الحركة بشكل واسع على معرفة اللغات الأجنبية، وترجمة مصادر التقنيات، ثم نشرها تدريجياً واستخدامها باللغة العربية. ومن هنا كانت حركة التعريب ديناميكية تهدف إلى عصرنة اللغة والمحيط وإلى التمثل الكامل للإسهامات الجديدة. لكن هذه الحركة ضعفت ولم تكتمل بسبب ترك قطاعات واسعة تحت سيطرة اللغة الأجنبية.

لكن العامل الأهم في هذه الحركة التي بدأت بانبهار يشوبه شيء من الشعور بالدونية، هو ظهورها في مجتمع استطاع تحقيق الانفتاح انطلاقاً من أنساق **لغوية وثقافية مستقرة**، "فاللغة الأم ظلّت كما هي، راسخة بقوّة في الواقع الإقليمي والمحلي. وركّز المجهود الأساسي على اللغة المكتوبة التي صارت معنية

بمجالات العلوم والتقنية وغيرها من الأمور الدنيوية، بعد أن كانت حكراً على الشؤون الدينية والأدبية."(غرانغيّوم،1982) والمشرقي عموماً يعيش لغته بطمأنينة المالك المتمكّن، ولم يعان من القهر اللغوي الذي كان مفروضاً على نظيره المغاربي، وإن بدرجات متفاوتة، والذي يعيش لغته في حالة من الاستنفار والريبة. الاستنفار خشية فقدانها ثانية، والريبة من أن تخذله أمام لغة قوية تصنع العصر وتسابقه.

- **المغرب العربي:**

إذا كان منطلق حركة التعريب في المشرق هو المعاصرة، وتدارك التأخر المسجل على الصعيدين العلمي والتقني، فإن ذلك يفسّر اقتران هذا المفهوم بفكرة التقدّم والتنمية بمختلف أشكالها. غير أنّ التعريب في المغرب العربي، الذي جاء متأخراً بعقود عن نظيره المشرقي، وبرز في سياق متطوّر لا يعاني من التأخر فيما يتعلق بمستجدات الحضارة العصرية، فقد طرح إشكالية مغايرة تماماً تنهل من الحاجة إلى استرداد الهوية الثقافية المطموسة. بمعنى أنه كان في المشرق يتمثل في إخراج لغة من دائرة الأدبيات والغيبيات، وتحديثها لاستيعاب التحولات الناجمة عن العصرنة. أما في المغرب العربي فقد كان الأمر يتعلّق بإحلال لغة محل أخرى. أي إحلال لغة مسبية تحيطها هالات التقديس، وتختزن رمزية الانعتاق من نير المستعمر، وليس لها كبير حضور على مستوى المؤسسات أو الأفراد، مكان لغة استفردت بالفضاء العلمي والثقافي، مكتفية بذاتها على كل الأصعدة، ولسان حال التقدم الحضاري والتقني.

بدأ التوجه نحو التعريب في المغرب العربي في نهاية الخمسينات في كل من تونس والمغرب، وبعيد الاستقلال في الجزائر. وقد قطعت بلدان المغرب العربي أشواطاً معتبرة في تعريب التعليمين الابتدائي والثانوي. خاصة بالنسبة للجزائر التي ابتدأت من الصفر، فقد أغلق المستعمر كل المدارس الأهلية والكتاتيب مانعاً تدريس اللغة العربية، في حين احتفظت تونس والمغرب ببعض من هذه المؤسسات التعليمية. ويمكن للراصد المحايد لسياسة التعريب في الجزائر، مع كل عثراتها، أن يقدّر حجم المعجزة التي أنجزها هذا البلد الفتي في زمن قياسي بمنظور التاريخ. ومن المؤسف أن تعثّر حركة التعريب في المشرق العربي، وإنجازاته الضحلة على المستويين اللغوي والتكنولوجي لم يجعل منه مثالاً يُحتذى، مما أثر على وتيرة استكمال مسيرة التعريب في المغرب العربي، وخاصة في الجزائر لتشمل الفروع العلمية والتكنولوجية من التعليم العالي. كما أدى إلى ترسيخ الصورة الدونية التي تقرن التعريب برداءة التعليم وضعف مستويات التحصيل، وإلى فتح المجال أمام المحاولات الرامية إلى تأكيد عجز اللغة العربية عن مواكبة العلوم الحديثة وتمثل مفاهيمها.

- **تعريب التعليم العالي خطوة أساسية للنهوض باللغة:**

إن الغرض من هذا البحث هو تأكيد ضرورة تعريب التعليم العالي كشرط أساس للنهوض باللغة من خلال تسليط الضوء على المواثيق الرسمية وشبه الرسمية، وبعض النصوص التي أصدرتها جهات غير حكومية، وتلك التي أنتجها الأفراد العاملين أو المهتمين بالقطاع، والتي تناولت موضوع تعريب التعليم

العالي والبحث العلمي في العالم العربي. ومن ثمّ محاولة استنطاقها للوقوف على مكامن الهنّة والقوة فيها، والسعي قدر الإمكان لكشف الافتراضات المسبقة التي سايرت إنتاجها وتلك التي عرقلت تنفيذها. ولسنا ندّعي في هذه العجالة إمكانية سبر كل جوانبها، أو الخروج بنتائج قد عجز فطاحل هذه الأمة عن تقديمها، لكنّها قد تكون خطوة في مشوار العشرة آلاف ميل الذي ينتظرنا إن نحن احتفظنا بهذه الوتيرة. وقد تكشف أيضاً عن النوايا الحقيقية للنخب العربية إزاء هذا المشروع الحضاري المصيري، أو عن تقاعسها في تحملّ مسؤولياتها التاريخية، في الوقت الذي تخرّج فيه جامعاتنا الرداءة الأكاديمية بكل اللغات الأجنبية، والتي تعزّز طوابير البطالة، في غياب التطبيق الفعلي للسياسات الإصلاحية والاستشرافية التي ترتفع بها عقائر المنابر الرسمية وغير الرسمية، وفي غياب تصوّر لمشروع مجتمع يستقي عناصره من خصوصيات هذه المنطقة من العالم، وينهل من طموحات مجتمعاتها دون محاكاة عمياء لنماذج تنموية صيغت لشعوب أخرى في ظروف تاريخية واجتماعية مغايرة.

- **النصوص الرسمية:**

كما سبق أن ذكرنا، تقتصر مدونتنا بالنسبة للنصوص الرسمية على قرارات مؤتمرات القمة العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية وأول اجتماع عقدته في العام 1946 بأنشاص في جمهورية مصر العربية، وعلى قرارات مجالس الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي العرب، منذ الاجتماع الأول الذي عقد بالجزائر في مايو/أيار 1981، إلى غاية آخر اجتماع عقد في بيروت في العام 2009.

- **قرارات مؤتمرات القمة العربية:**

اتسمت جلّ القرارات المتخذة على مستوى القمة بالنسبة للشأن الثقافي إلى غاية نهاية الألفية الثانية باستعمال المصطلحات العامة على غرار:"تطوير المنظومات التربوية، نشر المعرفة..."، كما نرى ذلك بوضوح في قرار قمة تونس 2004:

"نحن رؤساء الدول والحكومات....

ثانياً) نعلن عن عزمنا الراسخ في:

تعزيز البرامج التنموية الشاملة وتكثيف الجهود الرامية إلى تطوير المنظومات التربوية، ونشر المعرفة وتشجيع اكتسابها، ومحاربة الأمية من أجل ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة من الشباب العربي.

(القرار رقم 255 د.ع (16) تونس 2004)

وقد بدأ الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي يتبلور في قرارات القمم العربية بشكل محدد اعتباراً من العام 2006، حيث صدر أول قرار صريح يخص البحث العلمي في قمة الخرطوم المنعقدة بتاريخ 2006/03/28، يحمل عنوان: **دعم وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية.**(ق.ق:355 د.ع (18) –29/03/2006)، وقرار آخر بعنوان: **تطوير التعليم في العالم العربي.**(ق.ق: 354 د.ع (18) –29/03/2006). دون تحديد لنوع هذا التعليم ودرجته. إلا أن التحديد جاء في قرارات القمة اللاحقة في الرياض في العام 2007 .

ونشير هنا باختصار إلى صيرورة صنع القرار على مستوى القمة. إذ تقدم إحدى الدول الأعضاء أو الأمانة العامة مشروعاً يُرفع إلى مجلس الجامعة، حيث يتم إدراجه في جدول الأعمال وتدارسه في الجلسات، لاتخاذ قرار أو لإحالته إلى الأمانة العامة، أو لمنظماتها المتخصصة لتعد تقريراً مفصّلاً عن الموضوع لدورة مقبلة.

هكذا تحوّل مشروع **تطوير التعليم في العالم العربي** في قمة الخرطوم إلى **تطوير التربية والتعليم العالي في الوطن العربي** في قمة الرياض. ومن بين ما ورد في إعلان الرياض بهذا الخصوص ما يلي:

"نحن قادة الدول العربية المجتمعون في...

نعلن عزمنا على :

- *العمل الجاد **لتحصين الهوية العربية، ودعم مقوماتها ومرتكزاتها، وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم**، باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقياً عنصرياً، بل هي هوية ثقافية موحدة، تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، يثريه التنوع و التعدد، والانفتاح والتقنية المتسارعة، دون الذوبان أو التفتت وفقدان التمايز، ولذلك نقرر:*

§ *إعطاء أولوية قصوى **لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي**، بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير و التحديث الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الايجابية الفاعلة للمرأة.*

§ *تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية، عبر **تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية** التي تستحقها، **والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها**، خاصة فيما يتعلق **بتطوير البحث العملي، والإنتاج المشترك للكتب والبرامج و المواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية واليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، وفي مجال العلوم و التقنية**." (إعلان الرياض 2007)*

جاء هذا الإعلان بعد 18 سنة من إنشاء المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبعد 4 سنوات من تفعيل المعهد العالي العربي للترجمة التابع لجامعة الدول العربية (قرار التأسيس في العام 1982). وهاتان المؤسستان تتخبطان منذ قيامهما في مشاكل مادية حادّة نتيجة لضعف المخصصات بالنسبة للأولى، ولتخلّف الدول عن دفع مستحقّاتها

بالنسبة للثانية (متوسط نسبة السداد في موازنة المعهد لا تتجاوز 30 في المائة سنوياً).

وفيما يلي القرارات **الرسمية** ذات الصلة التي صدرت عن القمم العربية :

(جدول 2)

الوثيقة	الموضوع	الكلمات المفاتيح	الافتراض المسبق	التنفيذ	عوائق التنفيذ
بيان مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي2005	تحقيق تقدم المجتمعات العربية	تطوير ارتقاء نهوض تحديث	المجتمعات العربية تقليدية غير متطورة	لم ينفّذ	تجاذب قوى /غياب الشروط الملائمة
تطوير التعليم في العالم العربي 2006	التعليم	تطوير تعليم	التعليم متأخر	لم ينفذ	نقص الإمكانات والتأطير/ غياب تصور واقعي
دعم وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية2006	البحث العلمي	دعم– تطوير بحث –علمي تكنولوجي– قطاع خاص	موجود لكن ناقص/ غياب الأطر القانونية	لم ينفذ	قلة وعجز مراكز البحث/ ضعف الصناعة
تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي 2007	التربية والتعليم العالي	دعامة –تعليم نهضة عربية– سلم اجتماعي	طريق التنمية يؤدي إلى السلم الاجتماعي	لم ينفذ	عدم ملاءمة البني التحتية والبرامج/ ضعف التأطير/ عدم وضوح الرؤية/ استقالة النخبة
الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات–بناء مجتمع المعلومات. من 2008 حتى2012	بناء مجتمع المعلومات	إستراتيجية – ت.إ.م – مجتمع المعلومات	وجود بنى تحتية ترتكز عليها الإستراتيجية/الإقرار بإمكانية القفزة المعلوماتية	لم تنفذ	غياب البيئة الملائمة/ قلة الموارد البشرية المتخصصة/ ضعف الحضور على الشبكة
مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة 2009	تطوير اللغة العربية	نهوض – لغة عربية– مجتمع المعرفة	الإقرار بحتمية تطوير اللغة للتوجه نحو مجتمع المعرفة/تخلّف اللغة العربية عن الركب	لم ينفذ	البقاء على مستوى النوايا الحسنة/ غياب التعبئة العربية الشاملة/ تشرذم وهدرالجهود
المؤتمر 1 للقمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية الكويت 2009	تطوير التعليم العالي	تأكيد/ أهمية/ تطوير/ تنمية شاملة/مستوى المعيشة	مراوحة عمليات تطوير التعليم العالي/ عدم تنفيذ القرارات السابقة(2006–2007–2008)	لم ينفّذ	غياب التنسيق على المستوى العربي/ عدم إلزامية القرارات

لم نتطرق بطبيعة الحال إلى مجمل الافتراضات المسبقة التي يمكن استشفافها من النصوص، ولا إلى كافة الأسباب المعيقة لتنفيذ مضامينها. لكن الملاحظة الهامة التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول هي بقاء أغلب هذه القرارات حبراً على ورق. أمّا الملاحظة الأهم فتكمن في هيمنة إرادة صلبة في التغيير على مستوى الخطاب، دون أن تجد هذه الإرادة صدى على المستوى العملي إلاّ ما ندر، مع أنها صادرة عن أعلى هرم السلطة. ثمّ إنّ الافتراضات المسبقة المضمرة في تلك القرارات في الغالب تقوم على أساس خاطئ، لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات العميقة الموجودة على مستوى التعليم وعلى مستوى المنظومات التربوية العربية من حيث العدد والعدّة، واختلاف هذه المنظومات من حيث برنامج المجتمع الذي تهدف إلى بنائه، إن لم يكن غائباً تماماً أو مشوّشاً لدى بعضها. بالإضافة إلى التغاضي عن الافتقار إلى البنى التحتية الملائمة، والموارد البشرية المؤهلة والمقتنعة بحتمية هذه القفزة، وبالتضحيات المترتبة عنها. ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الهدف الأسمى لجلّ القرارات المتخذة في أعلى سلالم السلطة هو تحقيق السلم الاجتماعي والأمن الوطني والإقليمي.

إنّ القرار السياسي المأخوذ كعيّنة في هذا العمل، يشير إلى تطوير التعليم العالي دون أن يشير إلى تعريب هذا التعليم بمختلف فروعه، وخاصّة العلمية منها. ولم يأت ذكر اللغة العربية صراحة إلاّ في مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة 2009. بينما يشير النص المتعلق بتحديد الرؤية الأساسية لمجتمع المعلومات العربي 2012 إلى:

*"بناء مجتمع معلومات **عربي** متكامل من خلال تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وإقامة صناعة **عربية** في هذا المجال لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة."*

وترتكز خطة العمل الرامية إلى خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات على أربعة محاور، ثانيها تنمية صناعة وخدمات المحتوى الرقمي العربي الذي يشير إلى ضعف حضور اللغة العربية على الشبكة العالمية، ويقدّم الخطوط الرئيسة لتنفيذ المحور أوّلها: **استخدام الميزة التنافسية الكامنة في وحدة اللغة في العالم العربي لبناء صناعة محتوى عربي قويّة قادرة على المنافسة عالمياً.**

وهذا يتطلب إطلاق حركة ترجمة عربية واسعة النطاق وطويلة النفس، تقوم على الاستغلال الأمثل للهياكل والمؤسسات العربية الموجودة، مثل المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، والمعهد العالي العربي للترجمة بالجزائر. وهذه المراكز، بفعل الواقع الحالي للعمل العربي المشترك، لا تكتفي بعدم انتهاج سياسات تنسيقية ودعم متبادل فيما بينها، بل تنظر إلى بعضها البعض بعين الريبة، وتتعامل فيما بينها بعقلية الضرائر. ولنا فيما نقول تجربة نأمل أن يكذّبها المستقبل.

ونتعرّض فيما يلي إلى النصوص الرسمية الصادرة عن وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب:

(جدول 03)

الوثيقة	الموضوع	الكلمات المفاتيح	الافتراضات المسبقة	التنفيذ	عوائق التنفيذ
الاجتماع	التعليم العالي والتنمية في	التنمية الشاملة/ تنمية	انعدام الربط بين	جزئي	عدم القدرة على توطين

الأول–الجزائر 1981	الوطن العربي	الذات العربية/ الكفاءات/ التكامل/التعاون	سياسات التعليم وأهداف التنمية الشاملة		القدرات العلمية / هجرة الأدمغة/ندرة الكفاءات /انفصال التعليم العالي عن الاقتصاد
المؤتمر الثاني– تونس1983	تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به	تعريب/دراسات عليا/ تعاون ثقافي/ التحاق	التصدّي للاستلاب الثقافي/ تنمية الذاتية العربية	الشروع بتعريب فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية	الواقع اللساني بين المشرق والمغرب العربيين/اختلاف الرؤى/القوى المناهضة للتعريب/القوى الصامتة
المؤتمر الثالث– بغداد 1985	تنمية الكفايات البشرية عربياً في التعليم العالي والبحث العلمي	تنمية كفايات بشرية/ هيئة التدريس/ الاستقطاب/ الأعداد/ الأدوار	نقص الموارد البشرية/ محدودية الكفاءة/ دور مهمّش	استكمال تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية	غياب نظم التحفيز/ ضعف عمليات رسكلة الأساتذة / استمرار سيطرة "عقدة الخواجة"
المؤتمر الرابع– دمشق 1989	سياسات الدراسات العليا وقضايا البحث العلمي في الوطن العربي	واجبات هيئة التدريس/ تقريب الألقاب الجامعية/ استكمال تعريب العلوم لاجتماعية/خطط مناسبة لتعريب العلوم الحيوية والطبيعية والهندسية والطبية	الواجبات غير محددة/ المراوحة في تعريب العلوم الاجتماعية/ الإقرار بوجود خطط غير مناسبة	المضي في تعريب العلوم الاجتماعية	الخطط المقترحة ذات طابع استشاري وليس إلزامياً/ ارتهان وتيرة التنفيذ بتوفرّ الموارد البشرية المؤهلة/ فشل برامج تعريب الأساتذة/انعدام مراكز الترجمة
المؤتمر الخامس– بنغازي 1991	مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي	إستراتيجية– تطوير– آفاق تطوير–مستقبل التنمية– تعاون– تعريب العلوم التطبيقية	غياب رؤية مستقبلية/عشوائية القرارات/ انعدام التعاون والتنسيق على المستوى العربي	إنشاء المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر(1990)	اختلاف الرؤى/تباين الأولويات/
المؤتمر السادس – الجزائر 1996	التعليم العالي والبحث العلمي واقعاً وتطويراً	الواقعية–نظام معلوماتي–تعريب شامل	عدم خروج التعريب من دائرة القرار إلى العمل الإجرائي/	لم ينفذ	غياب التنسيق/ ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة
المؤتمر السابع– الرياض 1999	التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين	أولوية بحوث– زيادة اعتمادات–نقل–تطوير –توطين–وضع مواصفات استخدام العربية في المعلوماتية	عشوائية التخطيط/ شحّة الاعتمادات/ عدم الاهتمام بتطوير اللغة العربية	لم ينفّذ	صعوبة متابعة وتنفيذ التوصيات/ الافتقار لبيئة ملائمة لتوطين المعلوماتية
المؤتمر الثامن– القاهرة 2001	الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية	جودة – نوعية– تحديات–	القفزة النوعية لم تتحقق بعد 20 سنة من أول اجتماع/ غياب معايير الجودة	لم تنفّذ	عدم فعّالية الآلية الخاصّة بمتابعة التنفيذ

المؤتمر التاسع– دمشق 2003	التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة	معلوماتية– رقمية– قواعد معلومات	مجتمع اللامعرفة	وضع إستراتيجية/ إحداث قاعدةبيانات للبحوث	عدم وجود ثقافة معلوماتية ومعرفة رقمية/غياب البنى التحتية
المؤتمر العاشر– تعز– اليمن 2005	التميّز والإبداع في التعليم العالي	تميّز– إبداع	تعليم عال خامل/قلة العقول العربية المحلية (المهجر)	لم تنفّذ	عدم تنفيذ التوصيات السابقة
المؤتمر الحادي عشر– دبي 2007	عولمة التعليم العالي:الهوية العربية وحتمية التطوير	عولمة– هويّة– تطوير– مواكبة– مجتمع مدني	ضعف حضور اللغة العربية في التعليم العالي	لم تنفّذ	عدم تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي/ غياب الإدارة الرشيدة
المؤتمر الثاني عشر– بيروت 2009	المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع	مواءمة –شراكة– مخرجات– تطوير–	انعزال الجامعة عن المجتمع/	لم تنفّذ	انعدام الصلة مع قطاع الإنتاج/ ضعف مستوى الهيئة التعليمية

الخلاصة الأولى التي نستنتجها من هذا الجدول هي أن مشكلات التعليم العالي والبحث العلمي ليست مرتبطة باللغة بقدر ما هي مرتبطة بقضايا التنمية الشاملة ككل، فالجامعات العربية تتسابق على إنتاج الرداءة. وبعد أكثر من ثلاثين سنة من الاجتماعات والتوصيات ولجان المتابعة، لا تزال دار لقمان على حالها. وها هو المؤتمر الثاني عشر يكرر المطالب نفسها المعبر عنها قبل ثلاثة عقود. كما أن مسألة تعريب التعليم العالي وردت في جدول أعمال المؤتمر الأول في العام 1981 كمطلب سياسي وشعبي، ولم يتم إنشاء المركز العربي للتعريب والترجمة إلاّ بعد سبع سنوات من ذلك التاريخ. وبعد 27 سنة تم تفعيل المعهد العالي العربي للترجمة، بينما كان من المفروض أن يتم إنشاء هاتين المؤسستين قبل الشروع في برامج التعريب، بحيث وضعت العربة قبل البعير حسب التعبير الفرنسي.

الملاحظة الأخرى التي تتبادر للأذهان عند قراءة عناوين هذه المؤتمرات تتمثل في تشابهها المربك في بعض الأحيان. إذ ما هو الفرق بين: "التعليم العالي والتنمية"، وبين "مواءمة مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع"؟ وما هو الفرق بين "مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي"، وبين "التعليم العالي واقعاً وتطويراً"؟ أو بين "التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة القرن الحادي والعشرين"؟ ثم ما هو الافتراض المسبق الذي يقفز إلى خواطرنا عند قراءة عنوان "التعليم العالي: الهوية العربية وحتمية التطوير"؟ هل نفهم أن هناك تعارض بين الهوية العربية والتطوير؟ علاوة على أن الأسلوب الإنشائي في التمنّي والمناشدة المستعمل في صياغة القرارات والتوصيات مثل: الدعوة إلى ...، تشجيع...، ضرورة العمل...، تأييد التوصيات...، الحث على ...، التمسك بـ...إلخ، لا يشي بأي نوع من إلزامية التنفيذ.

إنّ ما سبق يدعونا للتساؤل عن أسباب هذه التمييعات البلاغية التي تشكل علامة فارقة في مواثيقنا الرسمية، بل وحتى في نصوص بعض أهل الاختصاص المتمسكين بالنهج الحماسي الأجوف، واللغة

الدائرية الحلزونية. من المستفيد من هذا التخدير الخطابي الذي يسربل أي مبادرة جادة بالإرجاء؟ هل نحن بحاجة لأن نضيف إلى مذبح هزائمنا فاجعة التفريط بآخر حصون هويتنا؟ ومن سنكون إن لم نكن ما كنّا؟ وأين جامعاتنا من تأمين الكفايات الثمانية التي حددها المجلس الأوربي في لشبونة (مارس 2000) على أنّها الركائز الأساسية والأهم للخرّيج المطلوب حالياً وهي:

1- التواصل بواسطة اللغة الأم.
2- التواصل عبر اللغات الأجنبية.
3- الكفايات الأساسية في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.
4- الكفايات الرقمية التي تؤهّل الخرّيج الولوج إلى عالم المعلومات.
5- تعلّم كيفية التعلّم.
6- الكفايات الاجتماعية والمدنية.
7- روح المبادرة.
8- فهم ثقافة الذات وثقافة الغير.

2- قدرة اللغة العربية على التطور:

- **القدرة الكامنة في آليات اللغة العربية**

لقد تشكلت اللغة العربية عبر أجيال كثيرة، فطرأت عليها الكثير من التغييرات من حيث الزيادة والنقصان والتعديل في القوالب والمفردات وتهذيب الألفاظ، وما رافقها من اتساع في المعاني والدلالات، وهي في ذلك تتشارك مع كافة اللغات الأخرى بوصفها كائناً حياً يواكب مسيرة التطور الحضاري البشري، بما يتيح لها تمثّل ما تجود به قرائح العقول من أفكار حديثة ومبتكرة.

ولا شك أن اللغة العربية تحمل في طياتها مكامن التطور والارتقاء، من خلال قدرتها الكامنة على التوسع لتحيط بكافة المفاهيم، وليس أدل على ذلك كثرة المعاجم اللغوية العربية وتفرع موادها اللغوية، وتشعب صيغها الصرفية. ولمّا كانت اللغة العربية لغة اشتقاقية فإنّها تعتمد ضمناً قانون الزيادة الذي يحمل معان مختلفة. وقد أكّد هذا القانون اللغوي بعض المعاصرين بقولهم : "كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى".

وعلينا أن ندرك هذا جانب من اللغة العربية الذي ينم عن نضجها، لأنه ذو دلالة بالغة الأهمية في حركة الفكر العربية ، تجلت في قدرتها على التعبير عن مختلف معطيات حضارتنا على مر القرون إلى يومنا هذا. ونشير إلى أن العالم اللغوي الفرنسي "جوزيف فندريس كان قد ردّ انتشار اللغة العربية إلى قيمتها الذاتية، في معرض حديثه عن غلبة بعض اللغات على المستوى العالمي إذ قال:" القدرة على الانتشار

التي نشاهدها في بعض اللغات الهندية والأوربية أو السامية كاللغة العربية مثلاً ترجع بلاشك إلى أسباب معقدة، ولكن القيمة الذاتية للغة لها في ذلك نصيب كبير".

وقد يتحدث ممارٍ أنّ اللغة العربية ما عاشت تلك الأحقاب المديدة إلاّ لأنّها تستقي حيويتها المتجددة من عوامل دينية واجتماعية. وهذا قول فيه جانب من الصواب لكنه يغفل حقيقة ساطعة مفادها أن قدرة اللغة العربية على الانتشار والاحتفاظ بكمالها وخصائصها تنبع من القدرة الكامنة التي تتميز بها في إيجاد صيغ وتراكيب لغوية جديدة تثريها، وتجعلها قادرة على استيعاب المستجدات في مختلف ميادين الحياة، ذلك أن المستويين النحوي والصرفي لهذه اللغة هما بمثابة بنيتان تتولّد منهما صياغات قياسية عديدة، وهذا يشي بأن لغتنا في طبيعة عملها وتركيبها تحمل عنصر التجدد والحياة، إذا أحسن أهلها الاستفادة من أساليبها في الاشتقاق والنحت والتعريب والمجاز وغيرها من المناهج القمينة بتنمية الحصيلة اللفظية للغة العربية.

- **تيسير القواعد النحوية**

كما لا يخفى علينا جاءت نشأة علم النحو بشكل تدريجي، بعد أن امتدت رقعة العالم الإسلامي، ومخافة أن يخالج اللغة شوائب من لغات الوافدين الجدد إلى هذا الدين، فراح اللغويون يصنّفون قواعد النحو وأغرقوا في تفريعاتها وجزئيات كثيرة وبالغة التعقيد، فنشأت بذلك المدارس النحوية، فأصبح لكل منها توجهات ومذاهب وأتباع، ما فتح الأبواب على مصارعيها للاختلاف والتّعدد الفاضح الذي لا يُرتجى منه إلا التعقيد والتشتيت، حتى قال الأعرابي الذي كان مارا بمجلس للنحو: " يتكلمون عن كلامنا بكلام ليس من كلامنا."

ولعل الكثير من العلماء ينبرون إلى الدفاع عن النّحاة، من حيث دورهم في تشييد صرح اللّغة العربية واستنباط قواعدها والمناهج التي تحفظ وجودها وخصوصيتها حيال اللّغات الأخرى، ولكن لا ينبغي مع ذلك إغفال الطرف عن كثير من النواقص التي أساءت من غير ريب للغة العربية ولو حدث ذلك من غير قصد، مثل الإيغال في الشروح والهوامش والحواشي.

وإزاء الأصوات المجاهرة بالتمسك الصارم بالموروث الثقافي على ما به من علل، قام آخرون يطالبون بتيسير النحو العربي وتجديده. ولهذا الغرض قام اللغويون العرب بتصنيف العديد من المؤلفات التعليمية التي تستلهم من الخبرات والملاحظات الميدانية لواقع تدريس النحو.

وإذا ما استعرضنا خلاصة ما كُتب عن تيسير النحو وتجديده، نجد طائفة واسعة من المؤلفات والدراسات الحديثة والمعاصرة، أولها كتاب ابن مضّاء القرطبي "الرد على النحاة " الذي شدّد على أهمية تيسير النحو والتخلص من بعض التفريعات الزائدة فيه، تمهيداً لظهور كتب أخرى تدعو للغرض ذاته، منها كتاب إحياء النحو، لمؤلفه إبراهيم مصطفى، ثم برز اسم الدكتور شوقي ضيف كرائد للنزعة التيسير في النحو

العربي بما قدمه من جهود ومقترحات تتسم بالواقعية وإمكانية التطبيق في هذا الصدد. فيذكر في كتابه "تجديد النحو" جملة من الآراء التي يجزم بصوابها وينافح عنها، مقارعاً بها جمهور النحاة.

كما ظهرت كتب معتبرة أخرى قدمت قراءات نحوية معاصرة، منها "في إصلاح النحو العربي" لعبد الوارث مبروك سعيد، و"اللغة والنحو بين القديم والحديث" لعباس حسن، و"التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد" لمحمد عابد الجابري.

وتبقى هذه الدعوات لتسهيل النحو وما تلاها من دراسات وتصنيفات في بداياتها، ولم يتم تمحيصها بالدرس، سيما أنها تقوم على اجتهادات فردية. والواقع أن هذه الرؤية الحديثة التي تمليها ضرورة تطوير اللغة العربية يجب أن تدرج ضمن مشروع ضخم يعنى بتكثيف الجهود في هذا المجال، ولعل المجامع اللغوية العربية هي الأقدر على النهوض بمتطلبات مثل هذا المشروع، بما لها من إمكانات ومراجع ونفوذ في اتخاذ القرارات الحاسمة القمينة بتعزيز اللغة العربية وتطوير راهنها.

3- الإرادة السياسية والطموح الشعبي:

لقد أماطت العولمة اللثام عن مجموعة من الصراعات السياسية والاقتصادية والمالية. إلا أنها أظهرت للعيان صراعات بقاء ثقافي أبرزها الصراع اللغوي.ولا يسعنا سوى أن نتفق مع لوي جان كالفيه Louis-Jean Calvet حين يصف هذه الصراعات بالحروب في كتابه المعنون "حرب اللغات والسياسات اللغوية قائلاً:" إن حرب اللغات هي دوماً جزء من حرب أشمل." ونحن لا نذيع سراً حين نؤكد بأن الاستعمار الذي تكالب على المنطقة العربية، وخاصة الاستيطاني منه قد خلّف آثاراً دامغةً وأذناباً متفانية في الاستمرار بخدمة مشاريعه وطروحاته.

والطموح الشعبي بعد افتكاك البلدان المستعمرة لاستقلالها جعل مسألة استرجاع السيادة اللغوية من الأولويات، وقاد زعماء طفرات الحماس الأولى إلى سن قوانين تعيد للغات المغيبة مكانتها. وهو أمر شهدناه في العالم العربي وفي أفريقيا. حيث سارعت كينيا في العام 1963 إلى جعل اللغة السواحلية لغة رسمية، وردت غينيا الاعتبار للغات الثمانية الأوسع انتشاراً وأسبغت عليها الصفة الرسمية. ولم تكن اللغة العربية في حاجة إلى مثل هذه القرارات الصارمة إلا في منطقة المغرب العربي وخاصة في الجزائر التي عانت استيلاباً شاملاً لمعالم الهوية الوطنية وعلى رأسها اللغة.

- **هل توجد إرادة سياسية حقيقية لتطوير اللغة؟**

تقول ليندا كينغ كبيرة أخصائيي البرامج بشعبة ترقية نوعية التعليم التابعة لليونسكو:" إن أي قرار يتعلق باللغات هو قرار سياسي، تدخل فيه المسائل الفنية المتعلقة بكيفية تعليمها. وأهم ما في الأمر هو احترام

اللغات المحلية وتقنين شرعية استعمالها في المنظومة المدرسية، بالإضافة إلى منح التلاميذ إمكانية تعلم اللغة الوطنية واللغة الأجنبية."(التعليم اليوم، عدد 660، اليونسكو)

- **رد الاعتبار للغة العربية لدى المواطن العربي:**

لقد أثبتت الدراسات أن التعليم باللغة الأم يمنح التلميذ الشعور بالفخر والاحترام. ويقول كلينتون روبنسون، وهو مستشار في التربية والتنمية والمدير السابق للبرامج الدولية في معهد سامر للسانيات في المملكة المتحدة :"توعز للأطفال الذين يتعلمون بلغة أخرى غير لغتهم الأم رسالتان ضمنيتان، مفادهما أنهم إذا كانوا يرغبون في النجاح على الصعيد الفكري فذلك لن يتأتى باستعمال لغتهم الأم وأن هذه اللغة عديمة الفائدة." وهما رسالتان يتلقاهما المواطن في بعض الدول العربية حالما ينتهي من دراسته الثانوية، إذ يتم الانتقال المفجع من اللغة العربية إلى لغة أجنبية من دون مقدمات، ومن دون تحضير مسبق لتدعيم تعليم اللغة الأجنبية، مما ينعكس سلباً بالضرورة على مستوى التحصيل ويعمق الشعور بهشاشة وضعية اللغة الأم.

ويحدد ديفيد كريستال (2000) ستة عوامل من شأنها أن تدفع باللغة المهددة قدماً شريطة أن يقوم ناطقوها بما يلي:

1. الارتقاء بمنزلتها في أوساط الطبقة المهيمنة
2. زيادة ثرواتهم
3. تعزيز مشروعية سلطتهم في أنظار الطبقة المهيمنة
4. تقوية حضورهم في المنظومة التعليمية
5. السعي من أجل جعل اللغة قابلة للتدوين والكتابة
6. القدرة على الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة.

وفي اعتقادنا يشكل العامل الأول حجر الزاوية في أي مشروع لرد الاعتبار للغة ما. لأن صناع القرار يمسكون بزمام المبادرة ويمثلون القدوة، وحين يقولون ما لا يفعلون تتزعزع قيمة الوسيط اللغوي وتتلاشى الثقة بأدائه ليحل محلها شعور بالدونية وبعدم جدواه في الاستخدام. وهو ما خلصنا إليه من خلال تحليلنا آنفاً للقرارات الرسمية.

4- الترجمة كأداة لتطوير اللغة:

لا يختلف اثنان في أن الترجمة هي وسيلة التعريب بامتياز. ولا يخفى على أهل الدراية أن الترجمة تمثل محكاً للغات وكاشفاً للنواقص البنيوية والمعجمية فيها، بالإضافة إلى كونها مُظهراً لمكامن الثراء. وهو ما عاشته اللغة العربية فعلا في عصري النهضة الأولى في القرن الرابع الهجري والثانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

إن اللغة لا تشعر بفقرها المعجمي والمصطلحي إلا عند الاحتكاك بلغة أخرى عالجت جوعها المعرفي. وقد أضحى واقع حال أداء اللغة العربية الراهن لا يقضي فقط بلزوم معالجة فقرها وتطويرها، وإنما يستدعي بناء لغات جديدة داخلها، كما هو الحال في كل اللغات التي تنخرط في أداء متفاعل في مجتمع المعرفة. وأعني هنا وجوب تصنيف مستويات اللغة وفق معايير محددة، والتفريق بين لغة العلوم الدقيقة، ولغة تبسيط العلوم، ولغة الأدب ولغة الصحافة ولغة التواصل اليومي وغيرها من مستويات اللغة. وبالتالي لا ينبغي النظر إلى اللغة نظرة سكونية ثابتة لا تتناسب والتطور السريع للعلم. وهنا يأتي دور الفاعلين الذين يعنيهم شأن اللغة العربية، ومنهم المترجمون طبعا، وقد تمكن هؤلاء بالفعل من المساهمة في تأهيل اللغة العربية إلى حد ما للحاق بمجتمع المعرفة عن طريق ما أحدثوه من تحويرات في مجال تداول وكتابة اللغة العربية، فبعد أن ظلت لغة الضاد مكتفية بالمفردات والقيم المحفوظة منذ القدم، وكأن كل هذا الذي حصل ويحصل في مجال تطور المعرفة والعالم لا يعنينا نحن العرب، تمكنت الترجمة من تحريك المياه الراكدة من خلال إدخال صيغ جديدة لم تكن معهودة في النظام اللغوي القديم، ومنح العبارة العربية كفاءات جديدة تتيح لها استيعاب الموضوعات المستجدة خاصة في المجالات العلمية.

إن ربط اللغة العربية بمجتمع المعرفة يعزز مكانتها ويتيح لها إمكانية تطوير وسائلها ورموزها وأنظمتها، واستكشاف القدرات الكامنة فيها وإطلاقها بهدف اختراق الحواجز التي عملت على تنميطها في قواعد مطلقة وثابتة. وهذه المهمة مناطة بأهل اللغة والترجمة بشكل أساسي، وهم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالعمل على وضع قواعد وآليات جديدة تستجيب لاحتياجات عصر المعرفة.

لكنّ ممارسة نشاط الترجمة بشكل عرضي كنوع من الترف الأدبي من قبل مزدوجي اللغة من الهواة، وبعض المترجمين ذوي المعرفة القاموسية باللغة الأجنبية، قد أبعد هذه المهنة عن سبيل الاحترافية لتصبح مهنة من لا حرفة له. وقد جاء إدراج الترجمة فرعاً من فروع المعرفة ليرفع الغبن عنها، فأصبحت مادة تدرّس بمناهجها وقواعدها ونظرياتها. والأمر الذي يغفل عنه مسؤولونا عندما ينادون "**بتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها**" هو الجانب المالي في العملية. فهي مكلفة وتتطلّب تمويلاً معتبراً. وبإمكاننا القول من خلال تجربتنا أن كلفة ترجمة كتاب واحد بحوالي 250 صفحة تتراوح بين 6000 و10000 دولار، مابين شراء الحقوق وأجر كل من المترجم والمحقق والمصحح اللغوي. وذلك باعتماد تسعيرة محلية بعيدة عن تلك المعتمدة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي. وقد اقترحنا في مؤتمر الترجمة الذي نظّمته مؤسسة الفكر العربي في بيروت في العام 2005 إنشاء صندوق عربي لدعم الترجمة تموّله الدول أو المؤسسات أو الأفراد وتستفيد منه كل مشاريع الترجمة في العالم العربي. كما أطلق المعهد العالي العربي للترجمة التابع لجامعة الدول العربية مشروعين:

- الأول موجّه للناشئة، ويتمثل في ترجمة كتب لنشر الثقافة العلمية، وذلك لقناعتنا بإمكانية تدارك الجيل الجديد وخلق بيئة تمكينية باللغة العربية من خلال توسيع مدارك ومعارف الأطفال من الفئة العمرية 9 إلى 16 سنة. وهي فئة تكاد تكون منسية في مشاريع النشر تأليفاً أو ترجمة.

- الثاني يتمثل في الاستفادة من الكفاءات العلمية والأكاديمية المتوفرة في الجامعات العربية في مشروع ترجمة واسع النطاق يشمل كل مجالات التخصص، خاصّة منها العلمية والتكنولوجية.

وبعملية حسابية بسيطة، قمنا بها بعد اطلاعنا على أدلّة الجامعات العربية التي يفوق عددها 300 ما بين حكومية وخاصّة، وجرد للكفاءات المزدوجة اللغة التي تزخر بها هذه الجامعات من أساتذة تخرّجوا من جامعات عالمية في تخصصات مختلفة، يمكن الوصول إلى ترجمة أكثر من 10 آلاف كتاب علمي في السنة على أقلّ تقدير. أي 50 ألف كتاب على مدى 5 سنوات. أكثر مما ترجمناه في قرن من الزمان.

ونحن واعون بأن الجهود الجبارة التي يبذلها المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر والمعهد العالي العربي للترجمة (وكلاهما يحمل اسماً رنّاناً) لا تمثّل سوى قطرة في محيط إزاء الرهان المصيري الذي يشكّله التعريب. إننا بحاجة إلى عشرات المراكز وعشرات المعاهد، لكنّ الحاجة الأمسّ تكمن في تجسيد القول فعلاً.

- **إشكالية المصطلح: حقيقة أم مبرر؟**

تكمن الإشكالية الكبرى للغة العربية في افتقارها إلى مدونة عربية (Corpus). والمدونة كما يورد ذلك الدكتور حبيب عبد الرب سروري في مقالة بعنوان "**اللغة العربية في الزمن الرقمي**" هي: *" ...مجموعةٌ هائلة (تعدّ كلماتها بالمليارات) من عيّنات النصوص المكتوبة أو المنطوقة، الآتيةِ من قطاع متنوع عريض محايد من المصادر (الصحف والمجلات المكتوبة والمسموعة والمرئية، الكتب المتنوعة، النقاشات، التقارير، مواقع إنترنت...) والتي تعطي صورةً دقيقةً كاملةً عن اللغة في مختلف أشكالها واستعمالاتها اليومية والعلمية والعمليّة والأدبية، خلال مرحلةٍ زمنية معيّنة!..."*. وبنوك اللغة هذه هي المعين الذي يُنهل منه لصنع المعاجم المتخصصة وغيرها، كما أنها تشكل على حد تعبير سروري "المختبر" الذي تستنبط منه الدراسات اللغوية المتنوعة لبنية اللغة وظواهرها ومختلف دلالات كلماتها. بالإضافة إلى كونها مسبار النواقص البنيوية والمستجدات المعجمية والمصطلحية. وهي الكفيلة أيضا بتسهيل وضع معاجم تأصيل اللغة.

- **الترجمة الآلية رهان المستقبل:**

إذا كانت المعرفة تمثل ثالثة الأثافي في التحديات التي تواجه العالم العربي والتي خلصت إليها تقارير التنمية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن وسيلة بلوغها ونشرها هي الترجمة دون أدنى شك، و الترجمة الآلية على وجه الخصوص.

إن الحديث عن الترجمة وإنتاج المعرفة في مجتمع الرقمنة يحيلنا بالتأكيد إلى الحديث عن الترجمة الآلية والتي صارت تحتل مساحات مهمة في الدراسات الخاصة بحقل الترجمة. ففي زمن الانترنت والتكنولوجيا الرقمية أصبحت الحاجة إلى التواصل السريع بكل اللغات مسألة ملحّة بسبب تنامي الحاجة إلى التبادل الاقتصادي والعلمي والسياسي، ولم يعد بمقدور المترجم البشري سدّ الطلب على الترجمة بالسرعة

المطلوبة والسعر المعقول، مما أفضى إلى ظهور نظم الترجمة الآلية مثل سيستران، ولوغوس وريفرسو وغيرها.

والترجمة الآلية تثبت مع الأيام أنها تملك فعالية كبيرة في نقل النصوص التقنية والعلمية ذات الدلالة القليلة اللبس، ففي العام 1990 ترجمت آليا أكثر من ستة ملايين صفحة، أي 133 بالمائة من سوق الترجمة، وكان أكثر الترجمة هي المواجيز التقنية وكتيبات كيفية استعمال الآلات والتقارير الجوية. أما الآن فإن الترجمة الآلية تنطلق لآفاق أوسع، وبدأ المطورون يتحدثون عن الترجمة الآلية للأدب، وهو إن تحقق بنجاح سيعد أهم حدث في تاريخ الترجمة.

إن البرامج التي تعمل بكفاءة على اللغة العربية، وتأخذ في الاعتبار خصوصياتها النحوية والصرفية والتركيبية والبلاغية قليلة جدا، حيث أن معظم البرامج تدعم اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية وحتى اليابانية والصينية، ولكنها لا تحفل كثيرا باللغة العربية.

ومن أبرز النظم البرمجية للترجمة الآلية التي تدعم اللغة العربية أداة الترجمة الخاصة بمحرك البحث الشهير غوغل، وهو يعتمد المعيار الإحصائي، إذ استطاع مالكو شركة غوغل أن يجمعوا كل الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة باللغات الستة المعتمدة ومقابلة عناصرها اللغوية، وإحصاء الإمكانيات المتاحة لترجمة الوحدات اللغوية. وإتاحتها على الشبكة بالمجان. ولكن في حالة أداة غوغل لا يمكن الحديث عن عملية ترجمة وإنما عملية مقابلة إحصائية بين النصوص، والنتيجة جودة متواضعة للغاية للنصوص المنقولة.

كما أن هناك نظما تعتمد التحليل النحوي والصرفي ولكنها جميعا تعاني القصور، لأن من طوّرها لم يتمكن من استيعاب الخصائص النحوية والصرفية للغة العربية مثل العلاقة بين الكلمات والعناصر النحوية المتباعدة وضبط إعراب أواخر الكلمات والكلمات ذات اللواحق المتعددة والمركبة، وغيرها. ولكن يجب أن نشدّ على أيادي هؤلاء كي يحسنوا من أداء أدواتهم الترجمية مثل "الوافي الذهي" و"المترجم العربي" و"إكس برو 7"، ولا ننكر بأنها تعطي بعض الترجمات الموفقة في بعض الأحيان.

إن واقع الحال يخبرنا بأن أدوات الترجمة الآلية لا زالت بعيدة عن المستوى الذي يطمح إليه المساندون لفكرتها ونحن منهم، مما جعل الهجوم عنيفا عليها خاصة من المحافظين الذين لا يرغبون في التغيير ويتمسكون بالوسائل التقليدية من ترجمة يدوية وقواميس ورقية. ولكننا، لوعينا التام بأن عجلة التقدم لن تتوقف عند تبرمات هؤلاء وأن المستقبل لا محالة سيكون للترجمة الآلية، بادر المعهد العالي العربي للترجمة إلى إنشاء فرع فريد من نوعه يُعنى بتدريس تكنولوجيا الترجمة، فهي السبيل الوحيد والقصر نحو امتلاك المعرفة ابتغاء بلوغ التقدم الشامل.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1- أحمد بن بالقاسم جعفري، جهود تيسير النحو العربي بين القدماء والمحدثين: دراسة في المنهج والمضمون، ابن مضاء القرطبي والدكتور شوقي ضيف أنموذجا.

2- ابراهيم مصطفى، إحياء النحو.. ط2/ 1992 م . دار الكتاب الإسلامي. القاهرة .

3- حماسة عبد اللطيف، الأنماط التحويلية في النحو العربي. الطبعة الأولى 1990.مكتبة الخانجي. القاهرة.

4- خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي العدد الثالث خريف 1429/ 2008م

5- د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979، بيروت.

6- عبد الله عنبر، نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 36 ، العدد2. 2009،

7- عبدالله بن حمد بن عبدالله الحسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي: دراسة وتقويم، رسالة دكتوراه.

8- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، الطبعة الأولى دار القلم الكويت. 1985

9- جوزيف فندريس، اللغة . تر . عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ط لجنة البيان العربي. القاهرة1950 .

10- أ. د. دنحا طوبيا كوركيس– العراق/الأردن، جامعة جدارا/ الأردن،الأردن في 2010/2/21. http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,388880.0.html

11- قرارات القمم العربية من 1946 إلى 2010.

12- قرارات وتوصيات مجلس الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي العرب من 1981 إلى 2009.

13- أوراق العمل المقدّمة إلى المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي، بيروت 2009.

14- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، عمّان – الأردن.

15- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية: بناء مجتمع المعرفة.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Adams, A. and Tulasiewicz , W. (2005). Teaching the mother tongue in a multilingual Europe. Continuum, London.

2- Atlas of the World's Languages.London: Routledge.

3- Baker, M. 2001. The Atoms of Language. New York: Basic Books.

4- Boudras-Chapon, Valintin, **Langues Regionales et République**,in Riposte Laïque,2008

5- Calvet, L. J., La Guerre des langues et les politiques linguistiques.(Hachette, 1999)
6- Council of Euope (2006). Plurilingual Education in Europe. 50 years of international cooperation.Strasbourg: Council of Europe.
7- Crystal, D. (2000). Language Death. Cambridge : Cambridge University Press.

.

8- Grandguillaume, Gilbert :,
- 1983, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb,*Paris, Maisonneuve &Larose.
- 1984, «L'arabisation au Maghreb et au Machrek», in *Les relations entre le Maghreb et le Machrek*, Aix-en-Provence, Institut des recherches Méditerranéennes, CNRS, Cahier 6.
9- Ortiz de Urbina, A. (2000).In praise of multilingualism.UNESCO Courier,April, 2000 Retrieved Feb 21, 2010.http://findarticles.com/p/articles/mi_m1310/is_2000_April/ai_62382650/
10- Poth, J. (1997).The role of teacher training institutions in the development of national languages into languages of instruction in Africa (PDF). UNESCO report, ref. ED-77/WS/27.
11- UNESCO ad HOC Expert Group on Endangered Languages (2003). "Language Vitality and Endangerment" http://www.unesco.org/culture/ich/doc/src/00120-EN.pdf. Retrieved 27 April 2009
12- UNESCO Atlas of the World's Languages in Danger". UNESCO.org. 2009. http://www.unesco.org/culture/ich/index.php?pg=00139. Retrieved 27 April 2009.